بعد زيادة احتياطى النقد الأجنبى إلى ٢٦.٣ مليار دولار

المستثمرون يطلبون اختصار مدة فتح الاعتمادات

د. محمد حلمى

م . فرج عامر

د.محمد المنوفى

م .سعيد أحمد

د.محمد سعد

بعد زيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى ٢٦.٣ دولار.. طالب الصناع بسرعة تلبية فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد خامات الصناعة.. قالوا إن المرحلة الأخيرة شهدت تأخير المدة إلى ١٥ يوماً بدلاً من ثلاثة أيام، الأمر الذى يهدد الصناعة الوطنية خاصة المنتجات التى تعتمد على الخامات المستوردة وليس لها مثيل محلى.

قال الصناع إن سرعة فتح الاعتمادات تقتلع السوق السوداء من جذورها وهذا دور أساسى للقائمين على سياسة فتح الاعتمادات فى البنوك تحت مظلة البنك المركزى.

قال الدكتور محمد حلمى رئيس مجلس أمناء مدينة العاشر من رمضان رئيس مجموعة مصر الحجاز للبلاستيك إن هناك أبعاداً كثيرة لابد من وضعها فى الاعتبار بعد سياسة تعويم الجنيه فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وإطلاق الحرية لسوق صرف النقد الأجنبى وفقاً لآليات العرض والطلب، مشيراً إلى أنه من بين هذه الأبعاد تدبير النقد الأجنبى لجميع الأغراض المشروعة وفقاً لاحتياجات المجتمع لتوفير حياة كريمة للجميع.

قال حلمى إن تأخير فتح الاعتمادات يؤثر سلباً على تسعير السلع والخدمات ويؤدى إلى زيادة التكلفة التى تنعكس فى النهاية على القدرة التنافسية فى الأسواق الداخلية قبل الخارجية.

اتجاه صحيح

المهندس محمد فرج عامر رئيس لجنة الشباب والرياضة فى البرلمان ورئيس جمعية مستثمرى مدينة برج العرب ورئيس مجلس إدارة مجموعة فتح الله لإنتاج الصناعات الغذائية يرى أن ترشيد الاستيراد خلق حالة من عدم الطلب على النقد الأجنبى وهذا ينعكس على إحداث وفرة من الدولار وباقى العملات، بالتالى لابد أن يكون هناك عمق فى فتح الاعتمادات وتلبيتها للصناع بسرعة عاجلة، مؤكداً أن البطء فى توفير الاعتماد يخلق أسواقاً موازية وهذا غاية فى الخطورة بعد قرار التعويم.. طالب عامر بوضع قائمة للخامات التى تحتاجها الصناعة من الخارج ويكون لها الأولوية فى فتح الاعتمادات بشرط أن لا يكون لهذه الخامات مثيل محلى، مؤكداً على ضرورة العمل وفقاً لآليات العرض والطلب فى سوق صرف النقد الأجنبى باعتبار أن الدولار أو اليورو وغيره من العملات الأخرى سلعة مثلها مثل السلع التى نحتاجها فى حياتنا اليومية مثل الطماطم والخضروات.

الدكتور محمد المنوفى الرئيس الشرفى لجمعية مستثمرى السادس من أكتوبر رئيس مجلس إدارة مجموعة اليكتروستار لإنتاج الصناعات الهندسية مثل الثلاجات والأجهزة المعمرة يرى أن ضبط إيقاع سوق صرف النقد الأجنبى ضرورى ومهم للغاية خاصة فتح الاعتمادات، مؤكداً أن تلبية احتياجات المصانع من الخامات المستوردة يمثل طوق نجاة للصناعة الوطنية وهذا ما يجب أن تسعى إليه فى المرحلة القادمة.. قال المنوفى إن هناك التزاماً من البنوك فى تدبير العملة اللازمة لاستيراد خامات الإنتاج لكن لوحظ فى الفترة الأخيرة طول فترة التدبير إلى ١٠ أيام بدلاً من ثلاثة أيام، الأمر الذى يتطلب التعجيل حفاظاً على الوقت والجهد والمال.. مؤكداً أن التأخير يهدر فرصاً مؤكدة قد تحرم خزينة الدولة من موارد كثيرة.

..ويؤكدون منح الصناعة الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج

تحسن ملحوظ

المهندس سعيد أحمد رئيس المجلس التصديرى للمفروشات يقول: إن هناك تحسناً ملحوظاً فى فتح الاعتمادات والدليل اختفاء قوائم الانتظار وذلك نتيجة لاقتصار الاستيراد على الضروريات فقط والاعتماد على الخامات المحلية.

أضاف أحمد أن ترشيد الاستيراد خطوة أكيدة فى طريق التنمية الاقتصادية وهذا ما سعت إليه الدولة مؤخراً حتى أحدثت انخفاضاً فى الواردات وصل إلى ٩٪ مؤخراً. الأمر الذى ساهم فى توفير المليارات من النقد الأجنبى وهذا المطلوب إثباته فى المرحلة القادمة مع زيادة فى الصادرات وقد حدث بالفعل حيث زادت الصادرات بنسبة ٧٪ مؤخراً أيضاً.

الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين رئيس الجمعية المصرية للغاز يرى أن زيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى مؤشر جيد ويرمز إلى تحسن الاقتصاد القومى وهذا نتمناه جميعاً.. لكن هناك أموراً ضرورية كثيرة لابد من لفت النظر إليها حتى يكون هناك استقرار داخل مناخ الاستثمار فى مصر مثل سرعة تلبية فتح الاعتماد للسلع الأساسية والخامات اللازمة للصناعة مثل قطع الغيار ومستلزمات الحياة اليومية مثل الأدوية.

قال إن تراجع البنوك أو بطئها فى تلبية احتياجات الصانع لاستيراد الخامات يبعث برسالة سلبية لمجتمع الأعمال وهذا ما يجب البعد عنه تماماً حتى لا تهرب رؤوس الأموال المستثمر فى مصر.. قال إن التعامل مع سوق صرف النقد الأجنبى بشفافية وفقاً لآليات العرض والطلب مطلوب فى المرحلة القادمة بشرط القضاء على جميع الممارسات الضارة مثل المضاربات والدولرة.

جمعية قطن مصر تعلن: استمرار جهودها لعودة عرش الذهب الأبيض

كشفت جمعية قطن مصر برئاسة م. وائل علما عن جهودها مؤخراً فى حماية القطن المصرى عالمياً من الغش، حيث قامت الجمعية بدعم وتمويل إستكمال الأبحاث العلمية التى قام بها علماء مصريون من معهد بحوث القطن حتى أصبح من الممكن إثبات إذا كان أى منتج مدون عليه عبارة ١٠٠٪ قطن مصرى سليم أم مغشوش، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل، الأمر الذى أدى إلى كثير من الإنتهاكات التى أهدرت قيمة القطن المصرى فى السابق. وفى هذا الإطار نجحت حملات الرقابة الموسعة التى نفذتها الجمعية على الأسواق العالمية فى تطهيرها من أى منتجات غير مطابقة، كما

وعن هذه الإشتراطات فقد أفادت الجمعية بأنها تخضع لمعايير دقيقة يجب أن تجتازها الشركات الصناعية المتقدمة للحصول على رخصة استخدام الشعار لأول مرة أو تجديدها، منها تقديم جميع فواتير المشتريات من الأقطان المصرية أو من الغزول المصنوعة من الأقطان المصرية بكميات تتناسب مع حجم مبيعاتها من المنتجات المصنوعة منه القطن المصرى، وأن يكون هناك نظام كودى لتتبع جميع مراحل الإنتاج وصولاً إلى المنتج النهائى. كما تقوم الجمعية بمراجعة تقارير الجودة التى توضح التوصيف [illegible] القطن المصرى ولا يمنح الشعار أو [illegible]

ضرائب المصرية
القرار
ح توقيت اتخاذ
تحقيق الاهداف
تخاذ القرار في
ثار المتوقعة منه
مال القرارات
على للاستثمار
فاؤل بمستقبل
، خاصة وان
فاءات ضريبية
الصعيد ، ومد
ارباح البورصة
مع المشروعات
شآت التي تعمل
قتصاد الرسمي
هذه القرارات
لان ولم تصدر
الى واقع فعلي.
مرور ٥ أشهر
ة على القيمة
نفيذية للقانون
خذ وزارة المالية
براء الضرائب
سمنت ضرورة
سبة للخدمات
ص صراحة على
ووضع تعريف
بشمل التدريب
انواع التدريب
ح للخدمة في
ع ، كما يجب
ة المستوردة ،
تطبيق القانون
ء على الوضع
طبيق القانون
تقييم.
تحرير سعر
يه ، والفترة
ار في السوق
لتدبيره من
م تلك الازمة
ك فقد صدر
فروق تدبير
وعاء ضريبة
الطبيعيين أو
تلك المشكلة
٢٠١٤ ،
لازمة ٢٠١٦
ت الضريبية